



بلاغ صحفي

مصادقة الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء على القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية للفترة الممتدة من 2024 إلى 2028 ونشرها لها

الرباط، 31 يناير 2024 – صادق مجلس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء بالإجماع، اليوم الأربعاء 31 يناير 2024، على القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية من مصادر الطاقات المتجددة خلال فترة الخمس سنوات المقبلة الممتدة من 2024 إلى 2028.

تمثل القدرة الاستيعابية الكمية القصوى من القدرة المنشأة من مصادر الطاقات المتجددة بجميع أنواع الجهود الكهربائية والتي يمكن للمنظومة الكهربائية استيعابها دون إعاقة تسيير وسائل إنتاج وتشغيل المنظومة الكهربائية. تعد هذه الآلية الجديدة تتويج مسلسل طويل من المشاورات والنفاشات مع الفاعلين المعنيين والتي استندت على منهجية موضوعية في حساب القدرة الاستيعابية. كما ستسهر الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء على استدامة هذه الآلية مع الأخذ بعين الاعتبار انتظارات الأطراف المعنية في قطاع الكهرباء من أجل تنقيح حساب القدرة الاستيعابية على ضوء الإنجازات الملحوظة.

وهكذا، خلال الفترة الممتدة من 2024 إلى 2028، سيبلغ إجمالي القدرة الاستيعابية على المستوى الوطني ما يقارب 7236 ميغاوات، بما في ذلك 1323 ميغاوات من هذا المجموع يتعلق بمستوى شبكات التوزيع. يمكن الاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بالقدرة الاستيعابية وتوزيعها على مستوى التراب الوطني على الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء : www.anre.ma.

تعد القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية من المعلومات المهمة التي ينتظرها المستثمرون المحتملون، بما أنها تزودهم، في إطار شفاف، بإشارات أساسية لاختيار الأماكن التي يمكنهم فيها تنفيذ مشاريعهم لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة وتحديد حجم المشاريع بناء على القدرة المتاحة. إن اختيار الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء لمدة 5 سنوات لتحديد القدرات الاستيعابية يهدف على وجه التحديد إلى توضيح الرؤية للأطراف المعنية، بما في ذلك المستثمرين الذين سيتم بالتالي تحسين جاذبيتهم.

إن هذه المرحلة الجديدة في ضبط قطاع الكهرباء الذي بنته بلادنا بتأني وبشكل ممنهج، يهدف إلى توفير الظروف اللازمة لترجمة التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على أرض الواقع، لإنجاح الانتقال الطاقوي لبلادنا.



بخصوص الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء:

تعتبر الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء (ANRE) هي هيئة إدارية مستقلة أحدثت بموجب القانون رقم 48.15. وتتمثل مهمتها في ضمان حسن سير سوق الكهرباء الوطني، لا سيما من خلال ضمان الشفافية والعدالة في كفاءات الولوج إلى الشبكات الكهربائية الوطنية واستعمالها. وهي بالتالي مسؤولة عن تحديد تعريف استعمال شبكات نقل وتوزيع الكهرباء من خلال تعزيز نجاعة منظومة الكهرباء الوطنية ودعم الانتقال الطاقوي لبلادنا.

وقد أدرجت الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء منذ إحداثها، نشاطها في إطار الرؤية المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في احترام للمبادئ الدستورية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وكذا توجهات الاستراتيجية الوطنية للطاقة في انسجام مع طموحات النموذج التنموي الجديد لمملكة (NMD).

للمزيد من المعلومات المرجو زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء : www.anre.ma